

جدوى عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة ما بعد 2011 الى 2024
The feasibility of the democratic transition in Tunisia Post-2011 to 2024



عدة الجيلالي *¹، جزار مصطفى²

^{1 2} مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر

d.adda@univ-chlef.dz

m.djezzar@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/15 تاريخ القبول: 2024/10/28 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من جدوى عملية التحول الديمقراطي التي رافقت موجة الحركات الاحتجاجية التي شهدتها تونس في مطلع 2011، والتي أسفرت عن مجموعة من الإصلاحات بهدف تجاوز الغضب الشعبي الناتج عن تدهور المستوى المعيشي على مختلف الأصعدة. وستتناول دراستنا التجربة التونسية كنموذج متميز عربيًا، ولها عدة خصوصيات ستكشف عنها الدراسة من منطلق حدة الاحتقان الاجتماعي والسياسي والتراكمات التي شكلت منعطفًا في رفض هذا الواقع الذي أدى إلى إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي، والطموح في التغيير نحو مستقبل أفضل، وصولًا إلى مرحلة انتخاب الرئيس قيس سعيد. وعودته إلى تكريس دور مؤسسة الرئاسة في ظل دستور 2022 الذي ألغى بموجبه دستور 2014 وعودة ترشحه لعهدة انتخابية في 2024، وسنستعرض جوانب تعثر التجربة الديمقراطية على ضوء سياسة هذا الأخير، ونتطلع من خلال هذه الدراسة إلى فتح مجال الممارسة السياسية وفاء للإصلاحات التي أملت بها الثورة من أجل رسم مستقبل أفضل للديمقراطية في تونس.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية، الإصلاحات السياسية، التحول الديمقراطي، تونس.

Abstract: This study aims to verify the feasibility of the democratic transition that accompanied the wave of protests witnessed in Tunisia at the beginning of 2011, which resulted in a series of reforms aimed at overcoming the public anger stemming from the deterioration of living standards on various fronts. Our study will address the Tunisian experience as a distinguished Arab model, highlighting several specific characteristics that will be revealed through the study, stemming from the intensity of social and political tensions and the accumulations that formed a turning point in rejecting the reality that led to the ousting of President Zine El

Abidine Ben Ali, along with the aspiration for change towards a better future, culminating in the election of President Kais Saied. This includes his return to consolidating the role of the presidency under the 2022 Constitution, which abolished the 2014 Constitution, and his candidacy for a new electoral term in 2024. We will review the aspects of the democratic experience's setbacks in light of his policies, and through this study, we aspire to open the field for political practice in fulfillment of the reforms demanded by the revolution to chart a better future for democracy in Tunisia.

Keywords: protest movements, Arab world, political reforms, democratic transition, Tunisia.

*المؤلف المرسل

مقدمة

على غرار المجتمعات العربية التي شهدت حراكا اجتماعيا، الثورة الشعبية في تونس والتي انطلقت أحداثها في نهاية سنة 2010، وبداية 2011 عرفت خلالها موجة شرسة من الاحتجاجات اجتاحت مختلف مدن تونس. انطلاقا من حادثة انتحار الشاب التونسي محمد البوعزيزي بسبب سياسة القمع والتعنيف الذي تعرض له من طرف الشرطة التونسية، وتسارعت أحداث هذه الثورة وانتشرت، وكان لها صدى خارج حدود تونس مما شكل مصدر إلهام للشعوب أخرى وخرجت في حركات احتجاجية ضد أنظمتها أين عرفت حسب وسائل الإعلام والرأي العام بما يسمى بالربيع العربي، واستمرت مظاهر الإحتجاج والتعبير عن رفض الأوضاع الاجتماعية وحالة الاستبداد. ونتج عن هذه الثورة مغادرة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي وعائلته البلاد إلى المملكة العربية السعودية، مما خلف احتقانا سياسيا ومواجهة بين المتظاهرين وأعوان الأمن. ساهم ذلك في مباشرة جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية من قبل مؤسسات الدولة وحسب العديد من المختصين أن هذه الأحداث والحركات الاحتجاجية تنبئ بموجة تحول ديمقراطي جديدة عمت المنطقة العربية، لكن سرعان ما حل محل هذه الإصلاحات انتخاب سلطات من رحم بعض الطبقات السياسية التي تسللت داخل الحركات الاحتجاجية. ليعود إلى السطح سلوك جديد ومظهر آخر أنتجته هذه الأخيرة في جوانب مخفية من القوى التي كانت تحركها، من خلال إنشاء نخب جديدة مجهولة الهوية ومكشوفة الأطماع، تحمل أهدافا منافية لمطالبها الشرعية.

المتابع للشأن التونسي، اعتبر هذا السلوك انقلابا على الشرعية وتغييرا لمسار التجربة الديمقراطية بعد إلغاء دستور 2014 الذي تبني مطالب الثورة والعودة إلى تفعيل دور مؤسسات الرئاسة في السيطرة على مفاصل الدولة في تعديل دستوري آخر في 2022.

إشكالية البحث: إن تحد عقدة الخوف وتجاوز مبرراته شكل دافعا نحو الثورة التي عرفتها تونس في مطلع 2011 وازدعت التجربة الديمقراطية في هذا البلد محل تساؤل عن جدوى التغيير نحو الأفضل، فوفق الإشكال التالي: "هل تمكنت الحركات الاجتماعية والسياسية من المساهمة في ترسيخ مسار التحول الديمقراطي في تونس؟" ويترب عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية تجلت فيما يلي:

1- ما هي دوافع ومبررات الحركات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها تونس؟

2- ما هي أهم المحطات التي طبعت المشهد الديمقراطي في تونس؟

3- كيف نتوقع مستقبل التجربة الديمقراطية في تونس في ظل الأحداث الأخيرة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات لابد من صياغة الفرضيات التالية:

1. دوافع ومبررات الحركات الاحتجاجية في تونس ساهم في حشد الدعم والتعاطف معها

2. تعدد محطات الإصلاح السياسي في تونس مرده شرعية المطالب والشروط التي أملت بها الثورة.

3. توقع منحى تصاعدي لعملية التحول الديمقراطي في تونس مقترن بفتح أكبر مجال للممارسة الديمقراطية

الديمقراطية

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية في تحديد مؤشرات التجربة الديمقراطية في تونس وتوقع أفاقها ومنحها ولاسيما في ظل الأحداث الأخيرة.

أهداف البحث:

1- الكشف عن أثر الحركات الاجتماعية في تجسيد عملية التحول الديمقراطي في تونس

2- إظهار أهم التحديات التي واجهتها عملية التحول الديمقراطي في تونس

3- توقع ملامح التجربة الديمقراطية في تونس خصوصا في ظل الأحداث المستجدة.

الدراسات السابقة: العديد من المقالات الأكاديمية التي تناولت موضوع الحركات الاجتماعية والتحول

الديمقراطي في الوطن العربي وتونس نجد منها:

1. مقال ل. ط.د حمزة خليفة، د. سمير بارة "الحركات الاحتجاجية وأثرها في تعزيز سياقات التحول

الديمقراطي في الوطن العربي (مصر، تونس، البحرين) مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد 13،

العدد 2022.02

2. مقال ل. د. سليمان محمد، ا. د. مرضي مصطفى "تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر"،

مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 2021.2

3. مقال ل. د. قدور شرقي إبراهيم "التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل "

مجلة السياسة العالمية المجلد 08، العدد 01.2024.

وهي عديدة وتناولت هذه الدراسات التجربة التونسية كنموذج فريد في الوطن العربي جراء الربيع العربي وموجة التحول الديمقراطي التي زامنت هذه الفترة إلا أنه هناك تباين في تعاطي الباحثين مع هذه التجربة والتي أجمعت أنها لم ترق إلى ترسيخ مسار التحول الديمقراطي بالرغم من قوة الدوافع وبسبب حدة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما ستجيب عنه هذه الدراسة في التركيز على مرحلة الرئيس قيس سعيد وأهم المؤشرات التي طبعت هذه المرحلة.

منهج الدراسة: المناهج والاقتراحات على غرار المنهج الوصفي: الذي يسمح لنا بالتعرف على خصائص وطبيعة الحركات الاحتجاجية وتفسير نتائجها وتحليل العلاقة بين تداعياتها ومؤشرات عملية التحول الديمقراطي وكذلك سنستند على اقتراب النخبة: الذي يسلط الضوء على دور النخبة أو الجماعة السياسية الحاكمة ومدى نفوذها في تسيير الوضع والتحكم فيه، كون أن تونس تخضع كنموذج لسلطة رئيس الدولة والتحكم في مفاصل الدولة و. اقتراب الدولة والمجتمع: يتطرق هذا الاقتراب تحديد قوة الأطراف الفاعلة في ضبط السيطرة على المجتمع من خلال مؤسسات الدولة. وأيضا منهج دراسة الحالة: سيقودنا إلى معرفة ظاهرة مشابهة لوضع عام وهو ما سنتطرق إليه في التعرف عن التجربة التونسية ومستقبل الفعل الديمقراطي لدى المجتمع التونسي في مقارنة بالوضع العربي. ويسمح لنا اقتراب تحليل النظم في معرفة حجم مطالب الجماهير والتغذية الاسترجاعية لها من طرف النظام أما المنهج المقارن يقرب دراسة الوضع التونسي من خلال تجارب أخرى

خطة البحث: اعتمدت الدراسة على ثلاث مباحث تمثلت فيما يلي

المبحث الأول: دوافع ومبررات الحركات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها تونس

المبحث الثاني: أهم المحطات التي طبعت المشهد الديمقراطي في تونس

المبحث الثالث: مستقبل التجربة الديمقراطية في تونس في ظل الأحداث الأخيرة.

المبحث الأول

دوافع ومبررات الحركات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها تونس

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي

أ- مفهوم عملية التحول الديمقراطي: لقد أخذ التحول الديمقراطي مفهوما ومقتربا لدراسة الأنظمة السياسية ولاسيما في دول العالم الثالث لذا وجب معرفة ما هي العوامل والدوافع التي تتأتى بعملية التحول الديمقراطي، وأصبح يشكل هذا المفهوم تحد أمام تفسيره من طرف المفكرين السياسيين وصانعي القرار على حد سواء. ولهذه الغاية يعرفه عالم السياسة الأمريكي فليب شميتر *Filip chmitar* بأن "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو إمتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو مجموعات لم تشملهم من قبل، فهي حسب مجموعة من العمليات والإجراءات يتم إتباعها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.⁽¹⁾

في حين يرى صامويل هنتكتون *Samuel. Huntington* "أن التحول الديمقراطي عبارة عن عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة ويتجلى هذا التباين من خلال إيمانها بالديمقراطية

أو عدائها لها ويعتبرها بمثابة سيناريو تطوري يعبر فيه النظام السياسي عن حالة تطور من نظام سياسي تسلطي مغلق يقيد المشاركة السياسية ويرفض التداول عليها إلى نظام سياسي أكثر إنفتاحا يؤمن بالمشاركة السياسية

والتداول على السلطة. بشكل محدد إلى التغيرات السياسية التي تتحرك في اتجاه ديمقراطي، بعبارة أخرى، فإن الديمقراطية هي عملية تطوير وإرساء الديمقراطية في دولة غير ديمقراطية. حيث يعرفها بأنها عملية انتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى الأنظمة الديمقراطية التي تحدث خلال فترة زمنية محددة وتنفذ بشكل كبير عدد الانتقالات في الاتجاه المعاكس خلال نفس الفترة الزمنية. كما يضيف أن الانتقال الديمقراطي ينطوي عادةً على التحرير أو الديمقراطية الجزئية في الأنظمة السياسية التي لا تصبح ديمقراطية بالكامل، فهي عملية

⁽¹⁾ ط.د حمزة خليفة ود سمير باره، الحركات الإحتجاجية وأثرها في تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر، تونس، البحرين)، (مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2022 ص. 280).

مستمرة تتأثر وتتحدد بالعديد من العوامل والظروف لكي تتمكن الدول الاستبدادية من التحرك بنجاح نحو الديمقراطية الليبرالية⁽¹⁾

وإنطلاقا مما سبق يمكن اعتبار أن عملية التحول الديمقراطي هو التوجه نحو تجسيد قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال وضع مجموعة من الطرق والأساليب داخل أجزاء النظام من أجل إحلالها على أرض الواقع، وتتجلى صوره من خلال عملية الصراع أو التعاون وتأخذ مدة زمنية معينة من أجل تحقيقه، ومراعاة مقتضيات عملية التحول والظروف المحيطة بها والفواعل المتدخلة فيها، فيربط نجاح عملية التحول الديمقراطي بالثقافة السياسية العالية عند المواطنين والمشاركة في العملية السياسية وأيضا التوجه نحو الإجماع عن المجتمع السياسي من أجل الانتقال السلس⁽²⁾.

(ب) - مفهوم الحركات الاحتجاجية: لقد عرف مفهوم الاحتجاجات خلطا بين ما هو حركة إجتماعية وما هو حركة احتجاجية حيث يمكن أن نفرق بين هاتين المفهومين وفق التعريفين التاليين

1/ الحركات الاجتماعية: عرفها تشارلز تيلي على أنها سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحديث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد. أما ألان ثورين عرفها على أنها مفهوم مرتبط على نحو أكبر بالديمقراطية وبالدفء عن الحقوق الإنسانية الأساسية حين تقابله بمفهوم صراع الطبقات⁽³⁾.

2/ الحركات الاحتجاجية: عرفها فرنسوا شازل FRONCOI CHAZEL أنها بمثابة فعل جماعي للاحتجاج يهدف إلى عملية تغيير في البنى الاجتماعية والسياسية وهذا التغيير يتطلب حد معين من التنظيم⁽⁴⁾. وفي ذات السياق يرى بارتا تساتري PARTA TCHATTEJEE إن الحركات الاحتجاجية جاءت نتيجة دافع التهميش في ظل غياب دور الوسطاء السياسيين ومؤسسات المجتمع المدني في الحوار والاتصال بالسلطة وسمى هذه الفئة من أفراد المجتمع بالمحرومين. وتتميز الحركات الاحتجاجية بالعديد من المميزات منها التلقائية والفجائية، عدم وجود

(1) Mohd Irwan Syzali Saidin. THE THIRD WAVE DEMOCRATIZATION IN THE LATE TWENTIETH CENTURY, BY SAMUEL P HUNTINGTON.) journal of Nusantara studies, Vol 6(1) Selangor, Malaysia.2021, p395)

(Doi: <http://dx.doi.org/10.24200/jonus.vol6iss1pp394-400>).

(2) د. إبراهيم قدور شرقي، التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 08 العدد 01 جامعة بوقرة امحمد بومرداس، الجزائر، 2024، ص 159)

(3) ط.د حمزة خليفة ود سمير باره (مرجع سابق، ص 277)

(4) مجموعة مؤلفين، إعداد مصطفى بوجعوب، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للأنظمة السياسية، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد الأول، برلين، ألمانيا، 2019، ص 26)

قيادة موحدة، اللجوء إلى أساليب مختلفة في الفعل الاحتجاجي وغير محدد مسبقا كاعتمادها حاليا على وسائل التواصل الاجتماعي وهوما يساهم في سرعة انتشارها، وعدم خضوعها لأطر تنظيمية محددة، كما تتميز بالنهاية الفورية بعد تحقيق أهدافها. فهي إذا مجموعة من الجهود المنظمة يقوم بها الأفراد الذي تربطهم أهداف معينة من أجل تحقيق منفعة مشتركة بتعبئة الجماهير للتعبير عن مطالبهم في مختلف الفضاءات والساحات وتبدأ بطريقة سلمية قد تنتهي على نفس الحال وقد تأخذ منحى الثورة في حالة المواجهة والقمع وعدم الأخذ بمطالبها.⁽¹⁾

ج - مفهوم الإصلاحات السياسية، les réformes politiques:

لغة: يعني صلح الشيء صلاحا نافعا ومناسبا، ويقال أصلح الشيء بمعنى أزال منه الفساد وفي اللغة العربية يعني التقويم والتغيير نحو الأحسن والأفضل. إصطلاحا: الإصلاح كمفهوم يعني التعديل أو التطوير الغير جذري في أصل الشيء فهو خلاف الثورة، الهدف منه هو تحسين أداء النظام المراد إصلاحه.

أما المقصود بالإصلاح السياسي فهو تطوير أداء مؤسسات هذا النظام ونقلها من حالة الخمول والركود إلى حالة التجديد والنشاط، أي تحويل في أداء الأبنية والعمليات التي تؤثر في توزيع وممارسة القوى الحاكمة في المجتمع، فهو عملية تحول من الأنظمة الرجعية التسلطية إلى مجتمعات تسودها الديمقراطية والإنتفاخ وقد تكون هذه العملية جزئية أو جذرية في أشكال انظمة الحكم والعلاقات الإجتماعية وهذا وفق جملة من المتغيرات التي تصب في هذا السياق في شاكلة الحرية والتطور ومواكبة العصرنة والطرق الحديثة في التسيير وتحقيق الرفاه والنمو للشعوب وأشكال ممارسة الحكم المبنية على تساوي الفرص أمام معايير الدستور والقانون القائم فهو أحد المنافذ على تحقيق الحكم الراشد والشفافية وضمان المشاركة الشعبية لأبناء الوطن الواحد⁽²⁾

هـ- التجربة الديمقراطية في تونس: تعتبر التجربة الديمقراطية في تونس إحدى التجارب الفريدة من نوعها إذ ما قارناها ب دول عربية أخرى، حيث ان مسيرة التحديث الذي عرفته تونس حاليا أقرب إلى مفهوم الدولة الحديثة، إلا أن طبيعة البيئة السياسية التي عرفتها تونس سابقا لم تسمح بتحقيق المطلوب في تلك الفترات، ومع ظهور الحركات الاحتجاجية في نهاية 2010 واشتد فيها الصراع بين مؤسسات النظام والجماهير المحتجة كان الأمر ينبيء بإنهيار وشيك للدولة التونسية لولا وجود نخب سياسية ناضجة استطاعت أن ترافق هذا

(1) . ط.د حمزة خليفة ود. سمير باره (نفس المرجع، ص 277)

(2) أ. د قوي بوحنية وبوطيب بن ناصر، الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية، (مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 04 باتنة الجزائر ديسمبر 2014، ص58)

الاحتجاج وتضع مؤسسات الدولة في سكة المشهد الديمقراطي وإحداث مقارنة بين الظروف الصعبة التي أحاطت بهذه العملية داخليا وخارجيا وما ينبغي أن تحتكم إليه، فأبدت فيها نضج على تجاوز هذا الوضع الأمر الذي عجل إلى مباشرة إصلاحات عميقة إستطاعت أن تمتص الوضع الإحتجاجي الحرج وإعادة بعث مؤسسات الدولة وفق نمطية إنتقالية في تحقيق التحول المنشود⁽¹⁾

المطلب الثاني: دوافع ومبررات الحركات الإحتجاجية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تونس
الفرع الأول: الدوافع والمبررات

(أ) -الدوافع الإقتصادية: تعرف تونس، تعقيدات إقتصادية وهشاشة في تحقيق التوازن الإقتصادي بين مواردها ومداخيلها، وهو الأمر الذي ساهم في إرتفاع المستوى المعيشي للمواطن التونسي حيث يشكل قطاع الخدمات وهو أكبر قطاع في اقتصاد تونس، ويمثل (64 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل خدمات الحكومة (21 %)، والتجارة الداخلية (10 %)، والنقل (7 %)، والخدمات المالية (25 %). يمثل القطاع الصناعي (26 % من الثروة، بما في ذلك التصنيع (16 %)، والبناء (4 %)، واستخراج النفط والغاز (3 %). يشكل القطاع الأولي (10 %) من الناتج المحلي الإجمالي، من إنتاج الزيتون والقمح والشعير والطماطم والحمضيات وشمندر السكر والتمر واللوز، فموارد تونس الإقتصادية محدودة وتعتمد بصفة مطلقة على قطاع الخدمات وتضرر هذا القطاع هو الأخر بالكثير من الأحداث على غرار الأزمة الإقتصادية وجائحة كورونا مما ساهم في انخفاض مستوى الدخل الإجمالي المحلي و دخل الأفراد وانعكس سلبا على المستوى المعيشي وجل استثمارات الأجنبية تتقاسم معها الأرباح في حين تلجأ في تغطية حاجياتها الاقتصادية الأخرى من الأسواق الخارجية على رأسها الغذاء وهو ما يشكل لها هاجس في الأسواق الدولية التي لم تعرف الإستقرار بسبب النزاعات والحروب، الأمر الذي انعكس سلبا على مداخيل هذه الدولة وساهم في ارتفاع مديونيتها تجاه الخارج أمام ارتفاع فاتورة الاستيراد و ندرة هذه الموارد في الأسواق الدولية وتزايد الطلب عليها

وهو ما شكل تحد أمام المواطن العربي في تلبية حاجياته اليومية في ظل تقاعس سياسات الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي الداخلي ناهيك عن ظهور تيار نيوليبرالي مما غير من الخريطة الإقتصادية من خلال تحييد هذه النخب والمجيء بنخب جديدة تخدم توجهاته الاقتصادية عبر الشركات المتعددة الجنسية والمتحكمة في الاقتصاد والأسواق الدولية ، الأمر الذي ساهم في رهن الاقتصاد العربي لهذه الإيديولوجيات وأصبح يهدد أمنها الإقتصادي من خلال خصخصة القطاع العام و بيع المؤسسات الصناعية وظهور المال

(1) . ط.د محمد سليمان و. ا.د مصطفى مرضي، تجربة التحول الديمقراطي في تونس، فرص ومخاطر، (مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ديسمبر 2021. ص-ص 595-598)

الفاسد من خلال ظهور أرباب العمل الجدد والسعي وراء زيادة الثروة على حساب مراعاة أوضاع الفئات الاجتماعية الهشة والمتوسطة الدخل بفضل تخلي الدولة عن دورها الإقتصادي.⁽¹⁾

(ب)-الدوافع الاجتماعية: إن ارتفاع حجم الثروات الطبيعية في الكثير من أقطار البلاد العربية وتزايد مظاهر البنيان والتحضر لم يسهم في تقليص دائرة الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع كما أنه لم يسهم في القضاء على مظاهر الهشاشة، زيادة عن ممارسة التضييق عن الحريات الفردية وممارسة التعسف النخبوي والإفراط في التسلط، وما تلك البنيان والمظاهر الخارجية إلا تضليلا للواقع الإجتماعي المزرى الذي فتح المجال أمام الفئات الاجتماعية إلى التآكل والصراع مرات مع النخب الحاكمة التي استفحلت في الثراء الفاحش على حساب الطبقات الهشة ومرات أخرى فيما بينها مما أسس بمرور الوقت إلى ارتفاع منسوب الرغبة في تغيير الأوضاع الاجتماعية إلى الأفضل في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وانتشار التكنولوجيا الحديثة فهذه الحوافز كانت بمثابة دوافع قوية نحو ثورة الفئات الاجتماعية ضد الأوضاع القائمة وإتهام النخب بالفساد الذي أضربواقع العديد من الأفراد

والجماعات، فأسس هذا النهج لكتلة تلاحم بين أفراد المجتمع من حركات وأحزاب وفئات المجتمع المدني في البحث في بديل ديمقراطي اجتماعي جديد قائم على تغيير الذهنيات وإحقاق العدالة الاجتماعية.⁽²⁾

وانعكست الحركات الاحتجاجية على الوضع الاجتماعي في تونس الى وضعية جد معقدة بسبب تضرر المرافق العمومية وأيضاً تم شن عدد معتبر من الإضرابات من طرف تشكيلات النقابية في القطاع العام والخاص واعتصامات داخل المؤسسات مما ساهم في تعقيد الحياة الاجتماعية للمواطن التونسي وساهم في تعقيدها.⁽³⁾

(ج)-الدوافع السياسية: إن الحديث عن الدوافع السياسية سيقودنا إلى الحديث عن حجم الترابط بين ما هو سياسي وما تقره السياسة في المجالات المجتمعية الأخرى من ثقافة واقتصاد واجتماع، فكانت الدوافع التي حركت الشارع التونسي في 2011، هو تلك القصور في السياسات وتعاملها بدقة وتعمق في معالجة مشاكل وحاجيات افراد المجتمع، فلا يمكن ان نميز الظروف السياسية التي أدت الى قيام الثورة التونسية عن الثورات العربية الأخرى، إلا ونفسره بعجز السياسة التي تنتج حالة اللاأمن واللاإستقرار، وبالتالي أثر في الأوضاع الداخلية الإقليمية وساهم في مراجعة توازن القوى في المنطقة وأسهم بصورة أكثر في تعرية الضعف السياسي

(1) عبد القادر عباسي، التغيير الاجتماعي وأزمة التحول الديمقراطي في الوطن العربي -مقارنة بين تونس ومصر 2010-2017(أطروحة دكتوراه، جامعة وهران -الجزائر 2020/2021، ص، 124)

(2) مجموعة مؤلفين، اعداد مصطفى بوجعوبوط، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللاإستقرار للأنظمة السياسية (مرجع سابق، ص 172-173)

(3) د. إبراهيم قدور شرقي، التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وافاق المستقبل (مرجع سابق، ص 161-162)

الذي تعاني منه تونس في ظل إفراط مؤسسة الرئاسة لعقود من الزمن في ممارسة الغلق السياسي واحتكار السلطة وإستغلالها في عملية الإكراه ضد مواطنيها، أمام أجنداث الدول المؤثرة في النظام العالمي من خلال تبني هذه الثورات ومرافقتها نحو تغيير النخب وإيجاد نخب موالية في الوطن العربي وأدى في بعض المناطق الى تغيير نهج النظام كما هو في تونس.⁽¹⁾

تعتبر الدوافع السياسية عن الوجه الآخر الذي يحدث داخل الوحدات السياسية من خلال تسجيل جملة من الدوافع التي تحرك السكون الى حركة وتعبير عن رفض واقع غير مقبول، وفي أغلب الأطوار تعكس إنقسام مجتمعي قد يتحول الى إنقسام اقتصادي أو ديني أو إثني مما يعكس عجز الطبقة السياسية عن إحتواء هذا الإنقسام ويتحول إلى صراع يدفع النخب للتعبير بالدفاع عن التجربة الديمقراطية او المساهمة في تفكيكها، وهنا يتجه المبرر السياسي الى تفسير هذه الحالة اما بضعف النخب السياسية او غياب التنشئة سياسية أو الضعف الإقتصادي أو النهج الديمقراطي وهو ما كرسه توجه الرئيس قيس سعيد في إتهامه للأحزاب بالتقصير والإفراط في حماية الثورة وترك مجال الفراغ السياسي.⁽²⁾

المطلب الثاني: تأثير مسار عملية التحول الديمقراطي

ساهم تحرك الشعب التونسي ضد النظام السياسي الفاسد في تحديد مسار التجربة الديمقراطية من خلال مباشرة الإصلاحات الدستورية وتغيير هرم الأجهزة المؤسساتية والبحث في الشؤون الاقتصادية ويوحى لنا ان هذه الحركات الاحتجاجية تأثرت بحدائث مفهوم الدولة ومستوى التنشئة السياسية.

(أ-) عامل طبيعة النظام السياسي: تسهم طبيعة الأنظمة السياسية في تحديد ملامح الحياة العامة في العديد من المجتمعات، فالنظام السياسي التونسي يمتاز بالانفتاح السياسي والتشاركية مع مواطنيه في السلطة غالبا ما يسود الإستقرار السياسي والممارسة الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة بعكس الأنظمة التسلطية كانت جمهورية أو ملكية تهتم أكثر بتركيز الحكم في يد نخبة معينة وهو ما ذهب إليه على الدين هلال " لا يمكن أن تنمو ممارسة الديمقراطية أو تزدهر في بيئة تتسم بالترقب والقلق تجاه الآخر، حيث تسود قيم المؤامرة والشك في أن الأطراف الأخرى تخفي ما لا تعلن عنه، وأن لديها أهدافاً مستترة وغير معلنة. فعملية التحول الديمقراطي لا يمكن إدارتها بمنطق حروب الاستئصال، أو من خلال زعم فريق سياسي أنه يمتلك الحلول لكل مشاكل الدولة، مما يستدعي من الأطراف الأخرى القبول بسياساته. إن نجاح التحول

(1) اسامة الشركسي، التحديات السياسية وتأثيرها على الامن القومي العربي 2011-2016، (رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط الأردن 2016، ص2، 1)

(2) د. أسماء البنا، ازمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستخلصة (مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة 2022، ص40، <https://cihrs-rowaq.org/the-crisis-of>)

الديمقراطي يتطلب منا معالجة حالة التفتت والتشرذم المجتمعي وتجاوز انعدام الثقة في مؤسسات الدولة، والعمل على إعادة سيادة القانون إلى نصابها، وضمان سير المؤسسات القضائية نحو تحقيق العدالة وترسيخ مبادئ القانون"، ويرى كثيرا من متبعي الوضع السياسي أن الأنظمة العربية شكلها أنظمة ديمقراطية تحوز مؤسسات دستورية وسلطات قضائية وتشريعية منتظمة إلا أن مضمونها غير مضبوط وبعيدة كل البعد عن التوجه الديمقراطي.⁽¹⁾

(ب) - عامل مستوى الحركات الاحتجاجية: شهدت الحركات الاحتجاجية حالة من المد والجزر في تصاعد أحداثها وإرتفاع حجم مطالبها وتزايد رقعتها من منطقة إلى أخرى مشكلة صورة على حجم الوعي الذي وصل إليه الشارع العربي في السعي إلى تغيير أوضاعه التي طالما دفعت به إلى الخروج في مسيرات شعبية مناهضة للأنظمة،

ساخطة على ممارستها لنظام الحكم، مناديه في شعارات متعددة ومختلفة إلى إسقاطها أو رحيلها من الساحة السياسية وفتح ورشة الإصلاحات، إلا أن افتقاد الحركات الاحتجاجية إلى مشروع سياسي جعلها في الغالب تتشابه من حيث المنحى الذي سلكته فسرعان ما استطاعت النخب العسكرية التهام الفئات المحتجة عن طريق المرافقة أو الإكراه وهو ما حال دون تحقيق التغيير الحقيقي وإنتاج النموذج الديمقراطي المنشود كما هو الشأن الليبي أو السوري أو حتى التونسي والمصري، وهنا فقدت هذه الحركات بوصلتها واستمرت النخب في الحفاظ على الأدوات التي تبقى استمرار النظام والتفريط فقط في بعض وجوهه، وهي الأزمة ذاتها كانت بمثابة فرصة للجهات الخارجية كالمُنظمات والدول الغربية في استغلال الوضع وتغيير ممثلها في هذه المناطق لخدمة مصالحها.⁽²⁾

المبحث الثاني:

أهم المحطات التي طُبعت المشهد الديمقراطي في تونس

الظروف التي شهدتها تونس في هذه الفترة رسمت مساراً مليئاً بالمحطات نحو الإرادة في التغيير وتحسين المسار الديمقراطي تمثلت فيما يلي:

(1) الوحشي علي مصباح محمد، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، (مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية المجلد الأول، العدد 02، جامعة الزاوية، ليبيا، أكتوبر 2015، ص، 62، 63)

(2) مجموعة مؤلفين، أعداد مصطفى بوجعوب، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للأنظمة السياسية، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد الأول، برلين، ألمانيا، 2019، ص، 17، 16)

المطلب الأول: دوافع الإصلاحات السياسية في تونس بعد 2011.

عرفت تونس في نهاية 2010 وبداية 2011 جملة من الإصلاحات السياسية عقب تحرك الجماهير المحتجة عن الأوضاع الاجتماعية والواقع الاقتصادي والمناخ السياسي القمعي لنظام الرئيس زين العابدين بن علي ولقيت هذه الاحتجاجات متابعة من القوى الفاعلة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبدرجة أقل دولة قطر في تفعيل عمل الحركات الاحتجاجية من جانب ومن جانب آخر تخوفاً عن مصالح الغرب النفطية في شمال إفريقيا في الجزائر وليبيا وأيضاً متابعتها لتجارب التحول الديمقراطي كالشفافية الانتخابية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية وهذا بمقابل مادي، وعلى إثر تعارض مصالحها مع هذه الدول تعمل وفق خطة مزدوجة تؤسس لعمل مسبق في إطار تدريب الشباب والجماهير في مراكز استخباراتية أجنبية، وجاء على إثرها إتهام الأطراف الخارجية بتأجيج أحداث بسيدي بوزيد التي راح ضحيتها الشاب محمد البوعزيزي بعد أن أضرم النار في جسده عقب السلوك الإضطهادي الذي تعرض له من طرف شرطية بسبب منع نشاطه التجاري ساهم في النهاية إلى تصعيد الأوضاع واضطرار الرئيس زين العابدين بن علي وعائلته مغادرة البلاد خوفاً من تصاعد وتيرة أحداث الشغب.⁽¹⁾

تم على إثر هذه الأحداث مباشرة جملة من الإصلاحات السياسية أدت إلى تعيين محمد الغنوشي رئيساً مؤقتاً للبلاد في 14 جانفي 2011 بموجب الفصل 56 من الدستور التونسي وفي 15 جانفي 2011 تم تعيين فؤاد المبرز رئيساً للبلاد بموجب الفصل 57 من الدستور التونسي ليأخذ بعدها الغنوشي حكومته الثانية في 17 جانفي 2011 وتم على إثرها تشكيل ثلاث لجان عليا وتتعلق اللجنة العليا للإصلاح السياسي ولجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول التجاوزات والإنتهاكات لتستقيل هذه الحكومة في 27 فيفري وتعين مكانها حكومة الباجي قائد السبسي وتم تشكيل هيئة عليا للإنتخابات وتم إجراء أول إنتخابات تشريعية في 23 أكتوبر 2011 بعد إلغاء العمل بدستور 1959 وفي 13 ديسمبر 2011 تم إنتخاب الحقوقي المرزوقي رئيساً للبلاد لتتواصل بعدها عملية الإصلاحات السياسية في تونس حيث تم على إثرها تعيين حمادي الجبالي عن حركة النهضة رئيساً للوزراء، وتم الموافقة على حكومته من قبل المجلس التأسيسي وفي 15 مارس 2013 تم تعيين علي العريض عن حركة النهضة رئيساً للوزراء، وتلتها في 26 جانفي 2014 مصادقة المجلس التأسيسي على دستور تونس الجديد بأغلبية مطلقة بـ 200 صوت من أصل 217 صوت، وفي اليوم الموالي حظي بتوقيع طرف رئيس الجمهورية والحكومة والمجلس في احتفال وطني، وفي 29 جانفي 2014 تم

(1) د. إبراهيم قدور شرقي، التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وفاق المستقبل (مرجع سابق، ص 157)

تعيين مهدي جمعة رئيسا للوزراء وتم مصادقة المجلس التأسيسي على حكومته، وأعلنت رئاسة الجمهورية في 07 فيفري 2014 وفي احتفال دولي للمصادقة على الدستور الجديد حضرته شخصيات دولية.⁽¹⁾

ونظمت بعد هذه الأحداث في 26 أكتوبر 2014 إنتخابات تشريعية بعد تنصيب الدستور الجديد أسفرت عن فوز حركة نداء تونس ب 86 مقعد و 69 مقعد لحركة النهضة وتم توزيع المقاعد الأخرى عن بقية الأحزاب نظمت بعدها انتخابات رئاسية في ظل الدستور الجديد في 23 نوفمبر 2014 وتعتبر الثانية بعد ثورة 2010 وأسفرت عن انتخاب الباجي قايد سبسي في جولة ثانية مع الرئيس الأسبق منصف المرزوقي رئيسا للجمهورية في جولة ثانية وتم تنصيبه في 31 من ديسمبر 2014 وتم تعيين حبيب الصيد رئيسا لحكومته في 06 فيفري 2015 وقدمت أمام مجلس النواب للمصادقة عليها وتم في 23 أكتوبر تنظيم أول انتخاب للمجلس الأعلى للقضاء الأول في البلاد و بعد الثورة وتم تفعيل عمل هيئة الحقيقة والكرامة للتقصي في حقائق ضحايا الاستبداد وعلى المباشر في 17 نوفمبر 2016.⁽²⁾

المطلب الثاني: المشهد السياسي التونسي الجديد في ظل سياسة الرئيس قيس سعيد. بعد وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي وهو إحدى الشخصيات السياسية التي كانت تلقى توافق من قبل التشكيلات التي أفرزتها الحركات الاجتماعية والتي أمضت مدة في حكم الشعب التونسي عرفت بمرحلة الإستقرار والإصلاح ، إلا أن وفاته استدعت العمل بدستور 2014 والعمل على تنظيم انتخابات رئاسية لسد الفراغ السياسي في مؤسسة رئاسة الجمهورية، فكانت إنتخابات 2019 إحدى المحطات السياسية الجديدة في تاريخ تونس وكانت الجولة الثانية بمثابة مرحلة الفصل بين قيس سعيد ونبيل القروي في إنتخابات الجولة الثانية أدى بموجها قيس سعيد اليمين الدستورية في 23 أكتوبر 2019 بعد فوزه بنسبة 72.71% عن منافسه، وفي جانفي من سنة 2021 إندلعت موجة جديدة من الإحتجاجات عقب تعليق الرئيس قيس سعيد العمل بدستور 2014 وهي فترة تزامنت مع ظروف صحية (جائحة كورونا) وظروف أمنية (بسبب متابعة نشاط خلايا تابعة لتنظيم داعش جراء تفجيرات شارع الحبيب بورقيبة في 2018) وظروف إقتصادية بعد تراجع قطاع الخدمات وإنخفاض الدخل العام وإنتشار البطالة في تونس وتدهور المستوى المعيشي للمواطن التونسي فكان من تبعات تعليق العمل بدستور 2014 هو تعليق نشاط مجلس النواب في 25 جويلية 2021 وبعد عزل رئيس الحكومة هشام مشيش من منصبه وإقالة أجهزة القضاء وإعتقال العديد من الشخصيات السياسية مما إعتبر أن الوضع

(1) عبد القادر عباسي، التغيير الاجتماعي وأزمة التحول الديمقراطي في الوطن العربي -مقارنة بين تونس ومصر 2010-2017(مرجع سابق، ص، 174)

(2) عبد القادر عباسي، (نفس المرجع، ص، 175)

السياسي في تونس أصبحت أشبه بانقلاب على الشرعية ليقر بعدها قيس سعيد إستفتاء على الدستور الجديد منحه صلاحيات أوسع ودعا إلى تشريعات جديدة عرفت نسبة محدودة في المشاركة من قبل الهيئة الناخبة.⁽¹⁾ وجه الرئيس قيس سعيد سهام إنتقاده إلى الأحزاب التقليدية التي عجزت عن تأطير الثورة، وهو موقف يعبر على أن الأحزاب الرئيسية في تونس أنهكتها المواجهة مع نظام الرئيس زين العابدين بن علي الذي تفنن في محاصرتها وإختراقها، وفي هذا السياق جاء تقرير لقوى تونس الحرة لتؤكد أن الثورة التونسية قد نجحت في إحداث فراغات داخل السلطة العمومية، وتهيأت في العديد من القرى والبلدات والجهات إلى ملء هذه الفراغات ولو بصفة مؤقتة، بتحويل مجالس حماية الثورة إلى مجالس لبناء الدولة لمرافقة السلطات العمومية في قراراتها عبر سلمية تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى فالثورة التونسية إستطاعت ان تحيي نفسها عبر تأسيس لجان الحماية في الأحياء و القرى والمداشر وتحولت فيما بعد إلى مؤسسات قرار في زمن الرئيس قيس سعيد الذي كان ينظر إلى أن الديمقراطية تمارس من الأسفل وفق تطلعات الثورة التونسية ولكن ينبغي التأسيس لها وفق آليات قانونية يتم من خلالها تشجيع نخب جديدة في ممارسة العمل السياسي و تجاوز الأليات القديمة، وهنا طرح نموذج جديد لقيس سعيد يتمثل في إحلال الديمقراطية التصعيدية التي تعتمد العمل القاعدي المحلي ثم الجهوي، ثم الوطني بدلا من الديمقراطية التمثيلية وتم إستلها من هذه التجربة من تجارب وقعت في المجتمعات الغربية.⁽²⁾

المبحث الثالث:

مستقبل التجربة الديمقراطية في تونس في ظل الأحداث الأخيرة

المطلب الأول: متغيرات التحول الديمقراطي وعوامل تعثر التجربة

إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق متطلبات الشارع إنطلاقا من سد الفراغ الذي فرضته الجماهير المحتجة في الشوارع وبناءه على مخرجات الحوار الداخلي لتشكيلات المجتمع مع مراعاة كل الظروف التي ساهمت في إثارة الإحتجاجات. وإعادة فتح المجال أمام إستيعاب حركات وجمعيات جديدة في إطار مكونات المجتمع المدني،

(1) موقع الجزيرة الإخباري بعنوان، تونس تعرف على أبرز قرارات قيس سعيد منذ حل الحكومة و البرلمان /<https://www.aljazeera.net/news/2023/1/14>

(2) المهدي عزوز، ملامح مشروع الحكم المجلسي لقيس سعيد، ورقة تحليلية مركز الجزيرة للدراسات، 17 نوفمبر 2021،

عكس ما كان عليه الوضع في عهد الأنظمة الاستبدادية مع إجراء تطهير في مؤسسات الدولة من خلال عملية إعادة توزيع الادوار والمهام وفق مؤشرات هذا التحول.⁽¹⁾

أ-متغيرات عملية التحول الديمقراطي في تونس : الحديث عن ظاهرة الإستعصاء الديمقراطي في العالم العربي، لم تستثني التجربة التونسية من هذا السياق إلا أنها بنسبة أقل بعد أن أخذت الحركات الاحتجاجية طابعها العفوي في بداية الإنطلاقة وسرعان ما تحولت إلى فعل رسمي من خلال إنشاء رابطة حماية الثورة و هو مؤشر إيجابي في طابع حركة إجتماعية تعبر عن إنشاء آلية إسناد للجهات الأمنية والعسكرية في حماية مسار التحول الديمقراطي، وبعدها تم إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة وهي هيئة شرعية أنشئت بغية النظر في تجاوزات النظام السياسي المنتهي، وكانت بمثابة عمل وإجتهد محلي في بداية الثورة لحمايتها،⁽²⁾ ووفق إجراء إصلاحات دستورية وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة ومحاربة الفساد والسماح بوصول نخب جديدة إلى الحكم أو داخل دوائر صنع القرار ومحاولة القضاء على مظاهر التهميش والنهوض بالإقتصاد، وبعث نشاط جمعيات المجتمع المدني والجمعيات المحلية، والدعوة للإلتفاف حول المؤسسات السيادية لهذه الدولة من أجل سد الفراغ أمام الفوضى والتدخل الخارجي وهي مؤشرات إيجابية إنعكست على الواقع، وأكدت القطيعة مع النظام الفاسد وساهمت في تغيير إدراك النخب نحو التحول وفتح ورشات الإصلاح والقضاء على مظاهر التفاوت الإجتماعي إلا أنها في الحقيقة لم تعبر تطلعات الشعب التونسي ولم تمثل تحول في المعايير والمكتسبات مخلفة مسارا هجيناً في تجربة تونس الديمقراطية بين نظام رئاسي برلماني في بعض الحالات يقبل التفاوت والإستمرار في مبادئه ومؤشراته في حين يستحيل ترسيخ الديمقراطية المطلقة في ظل عودة مؤسسة رئاسة الجمهورية للسيطرة على مفاصل الدولة⁽³⁾

ب- تعثر عملية التحول الديمقراطي في تونس: تعيش التجربة الديمقراطية في تونس تحول حسب قدرات مجهودات التكتلات الإجتماعية الطامحة للديمقراطية من خلال خارطة الحراك الإجتماعي والسياسي، فإن هذه الرقعة الجغرافية من العالم أمام موجة رابعة للتحول الديمقراطي بعد أن كانت آخر موجة قبيل الثمانينات يمكن الاستدلال بها عبر إسقاط القوة الجماهيرية الشبابية للأنظمة المستبدية كما هو الحال في مصر وليبيا والسودان وفي هذا السياق يمكن الإستناد إلى عدة عوامل حالت دون تحقيق ذلك التحول كبنية

(1) د. اسراء جمال رشاد عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي -دراسة مقارنة بين مصر، تونس، (مرجع سابق، ص 4)

(2) مجموعة مؤلفين، اعداد مصطفى بوجعوب، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللا استقرار للأنظمة السياسية، (مرجع سابق ص 138)

(3) رابع زغوني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، دراسة نقدية في نموذج الانتقال، (مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، الإصدار 2، العدد 3 ، جامعة خميس مليانة، الجزائر 2019.ص-ص66-69)

وطبيعة الثقافة السياسية العربية الإسلامية وطبيعة الاقتصاد التونسي وتدخل الطرف الدولي كلاعب في تحديد ذلك (الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) حيث ظلت لعقود تدعم نظم تسلطية في المنطقة طالما ظلت هذه النظم مرتبطة بأهدافها وتخدم مصالحها وبعضها الآخر يدخل ضمن العوامل المتصلة بضعف المؤسسة السياسية، النخب، الأحزاب، والمجتمع المدني، وهي جملة من العوامل التي حالت دون تثبيت عملية التحول الديمقراطي الحقيقي.⁽¹⁾

فكل هذه الأشواط عرفت تعثر بسبب بنية النظام السياسي وكيفية إستغلال مؤسسات الدستور والإفراط في إتخاذ القرار والعمل في إطار مصالح الجماعات للإبقاء على ملامح المرحلة القائمة ووفق إيديولوجيات معينة والإنتقال إلى مرحلة حرية الرأي وكيفية التعود عليها في حلها الجديدة وعلى ضوء الممارسة الدستورية ناهيك عن تدخل المؤسسة العسكرية المعتادة على صناعة النخب وفرض شخصيات مراكز القرار وتضييق مجال الممارسة على المنظمات النقابية وعودة مظاهر الفساد الإداري والمالي وتأثره بالمستوى الإقتصادي التونسي كالبطالة والفقر وتدني دخل المواطن وإرتفاع الأسعار بالإضافة إلى التدخلات الخارجية بسبب المصالح الإقليمية والدولية⁽²⁾

المطلب الثاني: جدوى التجربة الديمقراطية في تونس بعد احداث 2011.

(أ) مؤشرات التجربة الديمقراطية في تونس بعد احتجاجات 2011.

في ظل المحطات المتفاوتة و المتسارعة للأحداث التي صاحبت الحركات الاحتجاجية في نهاية 2010 و بداية 2011 تم رصد جملة من المؤشرات التي تنم عن الرغبة الحقيقية لأطراف هذه الحركات الإحتجاجية في تحول نحو نموذج لحكم جديد مسارا هجيناً في تجربة تونس الديمقراطية بين نظام رئاسي برلماني يتسنى حجم الاستجابة من قبل دوائر صنع القرار ومؤسسات الدولة ولعل مؤشر إدراك النخب الحاكمة في التعاطي مع هذه الأحداث من خلال إجراء جملة من الإصلاحات تمثلت في تغيير النخب الحاكمة في حد ذاتها و تعديل الدستور ومكافحة الفساد ومحاسبة مرتكبي التجاوزات والإنتهاكات ، وتجسيد آليات الشفافية و محاكمة مرتكبي الفساد دليل على إيجابية في التعاطي والمرونة نحو تجسيد مستقبل التجربة الديمقراطية إلا أن هذه الإجراءات لم تأخذ منحى تصاعدي مستمر مع مرور الزمن وأخذت تتراجع أو تتأثر بالصراعات وعودة سيطرة مؤسسات الدولة، وبالرغم من أداء الحركات الإحتجاجية التي أدت في نهاية المطاف إلى إصلاح دستوري وفتح

(1) محمد علي سالم، عماد الدين محمود مجاهد، عمرو سمير سيد ومحمد عز، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالقاهرة، التقرير السنوي 2012، ص-ص 4-6)

(2) الأمين كرواز، دور الحركات الاحتجاجية ضمن المسارات نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي، تونس ومصر نموذجا 2010-2014، (اطروحة دكتوراه، جامعة بونيدر، قسنطينة 2021/2022، ص-ص 280-283)

المجال أمام عملية الإنتخاب وتجديد دور مؤسسة تمثيل الشعب مما ساهم في تجنب البلاد من تكرار النموذج التسلطي القديم، إلا انها نعتت بصفات كعدم العفوية والإتهام بالعمالة للخارج والعنف إلا ذريعة للعودة للتسلط ويبقى ترسيخ مسار التحول الديمقراطي الحقيقي مرهون بعدة عوامل تستدعي الإستمرارية واليقظة والحرص على تكريس مكتسبات الثورة بعد ان قطعت أشواط في الوفاق والتوافق خلال مرحلة الطارئ السياسي والإنتقال إلى نظام برلماني بعد أن كان رئاسي مطلق والبحث في سبل الإنطلاق الاقتصادي وتشجيع العمل السياسي الجوارى والقاعدي ومرافقة مطالب الثورة وحمايتها والسير بإتجاه الممارسة الديمقراطية التصعيدية عن طريق تعزيز آليات المجتمع المدني ومبدأ الفصل بين السلطات وحرية التعبير ودور المرأة وربط العملية السياسية بالتنمية الشاملة⁽¹⁾

(ب) أفاق التجربة الديمقراطية في تونس في ظل التطورات الأخيرة:

لقد شكلت التحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في بداية موجة التحول الديمقراطي في تونس تحد كبير إكتنف مسار هذه التجربة إلا أن الرغبة التي كانت تحذو تشكيلات الثورة داخل تونس وما أنجر عنها من إنشاء جمعيات ورابطات وهيئات تعمل في إطار حماية مطالب الثورة الشرعية أنتجت لنا في نهاية المطاف جملة من الإصلاحات والتغييرات في هرم السلطة وعلى أجهزة مؤسسات الدولة وفي فترة وجيزة مما ساهم في تغيير ملامح ممارسة السلطة في تونس كالإنتقال من النظام الرئاسي إلى النظام الهجين الذي يجمع بين الرئاسة والبرلمان وهو آلية جيدة بالنسبة لتطلعات الشعب التونسي بعد ن عاني الإضطهاد والغلق وحالة الطوارئ والدولة البوليسية بسبب إفراط مؤسسة الرئاسة في الإنفراد بسلطة القرار، فكانت هذه التجربة الأخيرة مكسبا لتجاوز الآثار السيئة للمرحلة المنقضية، إلا أن تعطيل العمل بالبرلمان من قبل الرئيس قيس سعيد وإقالة الحكومة وإستحداث تشريع يسمح بإجراء إستفتاء عن الدستور الجديد من أجل تكريس صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية بنمطية جديدة تمكنه من السيطرة على مفاصل الدولة، الأمر الذي أعاد لأذهان التونسيين ملامح سياسة الرئيس زين العابدين بن علي مما أحدث ضجة جديدة في الشارع التونسي أدت إلى مباشرة حملة إعتقالات وإخراج الشرطة الى الشارع تحت غطاء قوة الدولة وحماية مؤسساتها الراحية في ظل إستمرار تغييب الأدوار الإقتصادية والإجتماعية

والتنموية المنوطة بها والتي ينبغي أن تكون أولوية لترسيخ التحول الديمقراطي السلس⁽²⁾.

(1) عبد القادر عباسي، التغيير الاجتماعي وأزمة التحول الديمقراطي في الوطن العربي -مقارنة بين تونس ومصر 2010- (مرجع سابق، ص- ص308-286)

(2) د. إبراهيم قدور شرقي، التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وافاق المستقبل (مرجع سابق، ص166-167)

وفي ظل تكاتف هذه التحديات التي تعترض سبيل عملية التحول الديمقراطي نحو مرحلة تصاعدية والعودة بإتجاه مرحلة الجمود في زمن الرئيس الحالي لدليل واضح أن سيكولوجيا الأنظمة السياسية العربية مطبوعة بالإستبداد ولا يمكن بأي حال أن تتنازل عن هذا السلوك المنافي لتطلعات شعوبها ، فمستوى صانع القرار وهو شخص رئيس الجمهورية في تونس وهو أستاذ في التعليم العالي و باحث في القانون الدستوري كرس بموجب هذا التوجه إنتماءه لمؤسسة الدولة العميقة التي تكرر التوجه نحو حماية النظام السياسي ومؤسسته وفق نمطية محددة للممارسة الديمقراطية، فمكتسبات الثورة من مبدأ التداول على السلطة وتعزيز الحريات الفردية وديناميكية النظام السياسي تعرضت لثورة مضادة من طرف كيانات جديدة ومتشعبة بثقافات قديمة على غرار تلك الكتل التي أصبحت تشكك حتى في نتائج عملية الإقتراع عبر الصندوق مدعومة بقوى خارجية، وعلى غرار عدم الإستقرار في التشكيل الحكومي ترتسم ذكريات النظام البائد للرئيس زين العابدين بن علي من خلال تكريس رئيس الجمهورية لسلطته وفق المرسوم 117 المؤرخ في 2021/09/22 والمقر بالتدابير الاستثنائية، وهو حسب متبوعي الشأن التونسي يعتبر تراجع والتفاف على مبادئ الثورة التونسية وتعليق للمسار الديمقراطي.⁽¹⁾

بالرغم من الإستثناء التي حققته التجربة الديمقراطية في تونس و جملة التحديات التي واجهتها والتي تعترض إستكمال ترسيخ مسار التحول الديمقراطي إلا أنه يمكن اعتبار هذا النموذج أحد أبرز النماذج العربية القابلة لترجمتها إلى مسار التحول الديمقراطي الحقيقي في حالة توفر الإرادة السياسية ونضج النخب والتنشئة السياسية في هذا البلد ووضع أهداف هذا التحول ضمن المبادئ السامية والغير قابلة للتعديل أو التعطيل بموجب أي تشريع او نص ينافي محتواها حتى يتسنى لها السمو وإخضاع كل السلطات وتسخيرها في خدمة بلوغها وهو الأمر الذي يعتبر تحد في تكريس مبدأ التداول على السلطة وعدم الإفراط من تكريس سلطة الفردية على الشرعية ، وهو من ستكشف عنه مستقبل العملية الانتخابية لرئاسة تونس بعد أن أعلن الرئيس الحالي ترشحه لعهدة ثانية متوقعين صراعا سياسيا يعكس تضرر الطبقة السياسية من الإلتفاف عن مبادئ الثورة، ويبقى إرتباط عملية الإصلاحات في تونس في هذه الفترة مقترنا ظرفيا بتلك المطالب التي رفعتها الحركات الإحتجاجية في مطلع 2011 أشبه بتقليد أفته الأنظمة العربية وأصبحت لا تفارق خمولها السياسي والإصلاحي إلا تحت طائلة ظروف الثورة والعنف وينبغي تجاوز هذا السلوك من أجل إستعادة الثقة في المواطن في تجسيد مشروع الدولة الديمقراطية والسماح له بالإنخراط في أي عملية سياسية تخدم الصالح العام وفق مبدأ التشاركية الذي أسس له دستور والتأكيد على تعزيز هذا الطرح وفق توجه قاعدي أسري في البرامج و

(1) حنان خرباشي ، التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات 2014-2020 ، (جامعة محمد خيذر بسكرة ، مجلة المفكر المجلد، 18 ، العدد01 ، الجزائر، 2023، ص-ص582-586)

- المناهج التعليمية لتعزيز روح المواطنة من أجل تجاوز التحديات الخارجية وتبني النموذج العربي الخاص والمكيف وفق متطلبات الممارسة الديمقراطية.⁽¹⁾
- بإمكان تجسيد مسار التحول الديمقراطي في تونس من منطلق المكونات التي يزخر بها المجتمع التونسي في إطار الإنفتاح على العالم الخارجي والقبول بالتغير ومسايرة التطور والنضج الديمقراطي.
- إيمان الطبقات المشكلة للمجتمع المدني بمكتسبات ثورتهم ستشكل نماذج معرفية للأجيال القادمة وسيشكل قاعدة متينة للتنشئة السياسية.
- معدل الفئات العمرية (الشباب) التي ساهمت في الحركات الاحتجاجية شكل مكسبا لعملية التحول الديمقراطي والرأي العام في تونس.
- إستمرار العمل السياسي القاعدي على المدى الطويل سينتج نخبا ناضجة وستتمكن من تجسيد عملية التحول الديمقراطي في تونس.
- بالرغم من التحديات التي تعترض ترسيخ مسار التحول في تونس إلا أن المؤشرات الأولية توحى بمستقبل مغاير للتجارب العربية وقد يكون مميز.
- الإستحقاقات الإنتخابية المستقبلية ستستنتج مشهد سياسي متأثرا بمكتسبات المرحلة وستسهم في تغيير الخريطة السياسية في تونس
- تضامن القطاع الخاص مع القطاع العام في اطار تجاوز الصعوبات الإقتصادية⁽²⁾

خاتمة

من خلال عرض تجربة التحول الديمقراطي في تونس التي أنهت سنوات الدولة التسلطية يمكن توقع استعادة العلاقة بين القوى الاجتماعية و السياسية ومؤسسات الدولة وتغيير نمطيتها مستقبلا وهذا يدل على نضج التجربة والرغبة في التحول ديمقراطيا لكن تعترضها جملة من التحديات الداخلية والخارجية، يقابلها في الجانب الآخر إفراط في استعمال السلطة من قبل مؤسسات الرئاسة التي ينبغي أن تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات والقضاء على الهشاشة الاقتصادية كعامل محوري في التحول الديمقراطي وربطه بعملية التنمية الشاملة لإنجاح العملية السياسية وتبقى نتائج التجربة مؤقتة وتترقب مستقبلها المحطات السياسية

(1) عبد القادر عباسي، التغيير الاجتماعي وأزمة التحول الديمقراطي في الوطن العربي -مقارنة بين تونس ومصر 2010-2017(مرجع سابق، ص566-567)

(2) د. إبراهيم قدور شرقي، (التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وفاق المستقبل مرجع سابق، ص-ص170-

القادمة وتوفر الإرادة السياسية في التحول في الأبنية والمؤسسات وتحقيق حماية الدستور وفق عقد اجتماعي واخلاقي يعبر عنه من خلال عملية الإقتراع النزيه وإحترام حق الأجيال في مكتسبات الديمقراطية الحققة.

قائمة المصادر والمراجع

1. بوحنية قوي وبن ناصر بوطيب، الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 04، باتنة الجزائر، ديسمبر 2014.
2. الشركسي أسامة، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن القومي العربي 2011-2016، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط الأردن 2016.
3. جمال رشاد عرفات اسراء، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي-دراسة مقارنة بين مصر، تونس، البحرين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017.
4. د. البنا اسماء، أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستخلصة مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة 2022، <https://cihrs-rowaq.org/the-crisis-of->
5. كرواز الأمين، دور الحركات الاحتجاجية ضمن المسارات نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي، تونس ومصر نموذجا 2010-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة بونيدر، قسنطينة 2021/2022.
6. د. بلحاج الهواري، ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها، مجلة الدراسات الحقوقية العدد 02 جامعة سعيدة، الجزائر، ديسمبر 2022.
7. د. قدور شرقي إبراهيم، التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وفاق المستقبل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 08 العدد 01 جامعة بوقرة امحمد بومرداس، الجزائر، 2024.
8. د. الزين حسن محمد، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، المجلد الأول، دار القلم الجديد، بيروت، لبنان 2013.
9. زغوني رايح، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، دراسة نقدية في نموذج الانتقال، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، الإصدار 2، العدد 3 جامعة خميس مليانة، الجزائر 2019.
10. عقل زياد، الخضوع والعصيان، الحركات السياسية في سنوات التحول، المجلد الأول، دار ماريا للإنتاج الثقافي، القاهرة، مصر، 2018.
11. ط.د خليفة حمزة ود باره سمير، الحركات الاحتجاجية وأثرها في تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر، تونس، البحرين)، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2022.
12. ط.د سليمان محمد و. ا.د. مرضي مصطفى، تجربة التحول الديمقراطي في تونس، فرص ومخاطر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ديسمبر 2021.
13. د. عباسي عبد القادر، التغيير الاجتماعي وأزمة التحول الديمقراطي في الوطن العربي -مقارنة بين تونس ومصر 2010-2017، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران -الجزائر 2020/2021.
14. الوحشي علي مصباح محمد، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية المجلد الأول، العدد 02، جامعة الزاوية، ليبيا، أكتوبر 2015.
15. علوان فؤاد مستقبل الديمقراطية العربية في ظل هيمنة المنظومة الريعية، دراسة لحالة السودان، مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان العدد 28 الإصدار 1، القاهرة، مصر، 2023، <https://cihrs-rowaq.org/>

16. مجموعة مؤلفين، تحرير الشوبكي عمرو، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن)، مركز دراسات الوحدة العربية المجلد 02، الحمراء، بيروت، لبنان، 2014.
17. مجموعة مؤلفين، اعداد بوجعوب مصطفى، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللا استقرار للأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد الأول، برلين، ألمانيا، 2019.
18. د. سالم محمد علي، مجاهد عماد الدين محمود، سيد عمرو سمير وعز محمد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالقاهرة، التقرير السنوي 2012.
19. د. نموشي، نسرین التحول الديمقراطي: مقارنة مفهومية ونظرية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد الأول، الإصدار الأول، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، جوان 2018.
21. خرباشي حنان، التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات 2014-2020، (، جامعة محمد خيذر بسكرة، مجلة المفكر المجلد 18، العدد 01، الجزائر، 2023.
22. موقع الجزيرة الاخباري بعنوان، تونس تعرف على أبرز قرارات قيس سعيد منذ حل الحكومة و البرلمان <https://www.aljazeera.net/news/2023/1/14>.
23. المهدي عزوز، ملامح مشروع الحكم المجالسي لقيس سعيد، ورقة تحليلية مركز الجزيرة للدراسات، 17 نوفمبر 2021، <https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents>.
24. Mohd Irwan Syzali Saidin. THE THIRD WAVE DEMOCRATIZATION IN THE LATE TWENTIETH CENTURY, BY SAMUEL P HUNTINGTON. journal of Nusantara studies, Vol 6(1) Selangor, Malaysia. 2021, p395 (Doi: <http://dx.doi.org/10.24200/jonus.vol6iss1pp394-400>)